

Strategy  
WATCH



المركز  
الإستراتيجي

# التقرير الإستراتيجي السوري

العدد رقم 84 – 21 ديسمبر 2020



اقرأ في هذا العدد:

دمشق: احتدام الصراع داخل دائرة الأسد

الاقتصاد السوري يترنح

كورونا: معالجة فاشلة ومحاولات للتسييس

# حصار عام 2020



## دمشق: احتدام الصراع داخل دائرة الأسد

شهد عام 2020 احتدام الصراع دخل الدائرة المحيطة بالقصر الجمهوري، حيث ظهرت إلى العلن مجموعة مقاطع فيديو انتقد فيها رامي مخلوف الفساد في الدائرة المحيطة بشار، وذلك على خلفية تنامي الخلاف بين الرئيس وأخواله من آل مخلوف، الذين شكّلوا النواة الاقتصادية والأمنية لآل الأسد لخمس سنوات.

وسرعان ما دخلت زوجة بشار، أسماء الأخرس، على خط المواجهة مع آل مخلوف؛ مُحاولةً "استرجاع أموال الدولة" المسجلة بأسماء رامي وشقيقه إيهاب ووالدهما محمد من أصول وشركات داخل سوريا وخارجها، حيث تم إصدار أمر رئاسي بالتحقيق مع مديري شركاتهم من قبل لجنة مالية (تديرها أسماء الأسد)، وقامت اللجنة بوضع اليد على كافة الكشوفات المالية لشركة "سيرياتل"، وصادرت عقارات وممتلكات تابعة لرامي وجمدت كافة أرصده في شركة "راماك"، واستحوذت على كافة الأرصدة المالية لشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال العائدة لآل مخلوف.

وشملت عملية تفكيك النواة الصلبة لآل مخلوف في القصر الجمهوري نقل العميد حافظ مخلوف من رئاسة الفرع (40 إلى المقر الرئيسي لإدارة المخابرات العامة، وتهميش اللواء عدنان مخلوف وابنه خلدون، وابن عمهما مخلوف مخلوف، وتعيين قائد الحرس الجمهوري اللواء طلال مخلوف قائداً للفيلق الثاني، وهو منصب رمزي يهدف إلى إبعاده عن أي دور ميداني، إضافة إلى إحالة حسين مخلوف، وزير الإدارة المحلية ورئيس "لجنة الإغاثة العليا"، للتحقيق بتهم تتعلق بالفساد.

وأدت تلك الإجراءات إلى إيقاف الحركة في سوق الأعمال، خاصة وأن هؤلاء التجار يشكلون الشبكة التجارية التي كان يعتمد عليها القصر في الإدارة الاقتصادية للبلاد خلال السنوات التسعة الماضية.

وفي رد فعل على الحملة التي طالت أبرز القيادات الاقتصادية والأمنية من آل مخلوف؛ اندلعت حرب كلامية في الأوساط العلوية عن مخاطر تسليم بشار الأسد ملفات محاسبة أبناء خاله إلى زوجته، وتكليفها بملفات حساسة كانت محصورة على وجهاء الطائفة منذ نحو خمسة عقود.

وجاءت وفاة محمد مخلوف (والد رامي) في دمشق (12 سبتمبر) لتدمر سائر محاولات حلحلة الأزمة بين آل أسد وآل مخلوف. وكان محمد مخلوف قد عاد إلى دمشق بعد عدة سنوات قضاها في المنفى بموسكو من أجل التوسط بين نجله رامي وابن أخته بشار الأسد، إلا أن موت الركن الأخير من آل مخلوف (محمد مخلوف) قد ساعد في تصعيد الحملة التي شنّها بشار الأسد وزوجته أسماء لتصفية الإمبراطورية الاقتصادية لآل مخلوف، فبعد نحو أسبوعين من وفاة والده (28 سبتمبر)، اتهم رامي مخلوف النظام السوري بالتغطية على: "أكبر عملية نصب في الشرق الأوسط"، وذلك بالتزامن مع مغادرة زوجة رامي مخلوف وأبنائه متجهين نحو دبي بصورة قانونية عبر مطار بيروت.

وسادت حالة من السخط في الأوساط المالية والاقتصادية بدمشق نتيجة دعم أسماء الأسد لطبقة جديدة من التجار والتموليين للاستحواذ على عطايا المانحين وتنفيذ عقود إعادة الإعمار، وذلك بالتزامن مع فقدان رجال الأعمال المرتبطين بماهر الأسد ورامي مخلوف السيطرة على مفاصل الاقتصاد السوري لصالح رجال أعمال مقربين من أسماء الأخرس، والذين بدأوا في المنافسة للحصول على مقاعد في طاولة النفوذ الاقتصادي بقيادة طريف الأخرس ومحمد الدباغ المناوئين لمحمد حمشو وعلي بلال وغيرهم من الموالين لماهر الأسد.

وفي صراع رديف؛ قامت القيادة الروسية بعملية تطهير أمني واسعة النطاق، شملت أكثر من نصف رؤساء الأجهزة الأمنية، وأجرت تنقلات في وزارة الداخلية شملت أكثر من 004 ضابط في وحدة المهام الخاصة بالعاصمة، و"وحدة حفظ النظام"، و"إدارة الحماية" التي تتضمن المباني الحكومية وحراسة السفارات.

وأثارت تحركات القيادة الروسية في شهر يونيو التكهانات بإمكانية دخول ماهر الأسد على خط الصراع، حيث احتدم التنافس بين المخابرات العسكرية التي تهيمن في المحافظات الجنوبية بالتعاون مع روسيا، وبين الفرقة الرابعة التي تستحوذ على دمشق وما حولها وعلى الأراضي المتاخمة للبنان.

وفي 15 يونيو 2020، ضغطت القيادة الروسية على ماهر الأسد لسحب عناصر الفرقة الرابعة من محافظة دير الزور وتفكيك حواجزها من النقاط التي كانت تنتشر فيها، وذلك بالتزامن مع سحب الفرقة عناصرها من عدد من الحواجز في ريف درعا الغربي، كما طالب الروس ماهر الأسد بسحب عناصره من مناطق تمركزهم في ريف إدلب لصالح الفرقة (25) التي تتبع للقيادة الروسية، وذلك بالتزامن مع شن أجهزة الأمن المدعومة من قبل روسيا حملة ضد ضباط مقربين من ماهر الأسد، أبرزهم مسؤول قطاع الميادين لدى الفرقة الرابعة التابعة لماهر الأسد، المقدم باسل حسن ميا، والذي لقي مصرعه (17 يوليو 2020) بكمين نصبه مجهولون، بالإضافة إلى المرافق الشخصي لماهر الأسد؛ العقيد علي جنبلاط الذي قُتل قنصاً، والعميد معن إدريس، وهو ضابط في الفرقة الرابعة تمت تصفيته في دمشق.

## الاقتصاد السوري يترنح

في 11 يونيو 2020؛ أقال بشار الأسد رئيس وزرائه عماد خميس، وعيّن وزير الموارد المائية في حكومته حسين عرنوس خلفاً له في ظل أكبر أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ توليه الرئاسة قبل عقدين.

وجاء إعفاء خميس من منصبه بعد انتقادات شديدة تعرضت لها حكومته عقب إفساح أمن النظام المجال للإعلام الرسمي ببث مشاهد السخط الشعبي إزاء تعامل الحكومة مع الأزمة الاقتصادية، والسماح لهم بإبداء التذمر إزاء ارتفاع الأسعار، ومطالبة بشار الأسد بالتدخل و"وضع الأمور في نصابها".

إلا أن الحكومة الجديدة لم تتمكن من معالجة الأزمة الاقتصادية التي تنامت نتيجة دخول قانون "قيصر" المعروف باسم "قانون حماية المدنيين السوريين الأميركي" حيز التنفيذ في شهر يونيو، وصدور عدد من القوائم للخاضعين للعقوبات، ما أدى إلى تفاقم الوضع المعيشي وتدهور قيمة الليرة إلى مستوى قياسي لتصل إلى نحو 3000 ليرة مقابل الدولار.

وجاء الهبوط الحاد في سعر صرف الليرة السورية نتيجة الأضرار التي لحقت بصناعة البلاد، وتكريس النظام معظم الميزانية للعمليات القتالية، فضلاً عن إرسال الممولين السوريين أموالهم للخارج، والعقوبات الغربية على نظام الأسد والمقربين منه، وتخلي البنك المركزي عن جهود دعم قيمة الليرة من أجل حماية احتياطياته النقدية الأجنبية التي انخفضت إلى 700 مليون دولار فقط، بعد أن كانت عند مستوى 18 مليار دولار عام 2011.

واستمرت مظاهر التدهور الاقتصادي حتى نهاية عام 2020؛ ما عزز مشاعر القلق لدى حلفاء النظام من أن بشار الأسد لا يملك الأهلية لمعالجة الظروف المعيشية الطاحنة، والمتمثلة في؛ اختفاء ما يقرب من 538 ألف وظيفة سنوياً منذ عام 2011، وارتفاع معدل البطالة إلى 78 بالمائة، وارتفاع التضخم بنسبة 700%، وزيادة أسعار المواد الغذائية، وبلوغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 82 بالمائة.

وعانت سوريا بصورة كبيرة جراء الأزمات السياسية والاقتصادية بלבnan، وذلك نتيجة الصلة الوثيقة بين الاقتصادين اللبناني والسوري، حيث تسببت الأزمة المالية المستمرة في لبنان بانهيار العديد من القطاعات الاقتصادية في سوريا التي تعتمد على لبنان كسوق لتصدير البضائع، وكمصدر للتحويلات من العمال السوريين المقيمين في لبنان، وكمركز مالي لرأس المال السوري، فضلاً عن تأثر العمال السوريين الذين يشكلون نحو 70 بالمائة من عمال البناء في لبنان.

وبالإضافة إلى موجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد مطلع عام 2020؛ واجهت البلاد موجة من الحرائق في شهري مايو ويونيو، حيث قضت النيران على نحو ألف دونم معظمها من محاصيل القمح في منطقة "الشداي" جنوب الحسكة نتيجة سلسلة من الحرائق، كما اندلعت حرائق ضخمة في بساتين غوطة تدمر من الجهة الجنوبية الشرقية، ملتهمة نحو 200 هكتار من الأراضي الزراعية.

وفي الرقة؛ اندلع حريق ضخم التهم محاصيل أراض زراعية أثناء عملية الحصاد في قرية "بيوض" القريبة من منطقة "السلحية"، والتهمت النيران أكثر من 20 ألف دونم من الحبوب في بادية "أبو خشب" ومنطقة الحدود الإدارية بين محافظتي الحسكة ودير الزور، إضافة إلى مساحات واسعة في محيط بلديتي "تل تمر" و"عين عيسى".

وفي السويداء؛ التهمت النيران أحراج السنديان والبطم، ووصلت إلى الحدود الأردنية وأحرقت عدداً من البيوت، ما دفع باتحاد فلاحي السويداء إلى الاتفاق مع الجمعيات الفلاحية لتشكيل مجموعات من "النواطير" لحماية ما تبقى من المحاصيل.

وفي درعا؛ التهمت الحرائق أكثر من 350 دونماً من المحاصيل الزراعية الحقلية والأشجار المثمرة، فيما اشتكى المزارعون من عدم تجاوب فرق الإطفاء مع المدنيين، وتذرعها بعدم وجود إمكانيات كافية لإخماد النيران.

وتزامنت تلك الحرائق مع اشتعال النيران في "الشركة الليبية" القريبة من منطقة "وادي اليرموك"، ملتهمة نحو 150 دونماً من الأراضي المزروعة بالأشجار والقمح، وقام مزارعو المنطقة بإطفاء الحرائق عبر الوسائل البدائية المتاحة.

ونشب حريق آخر في المنطقة الواقعة بين "جلين" و"سحم الجولان"، متسبباً بتدمير عشرات الدونمات، كما شهدت مدينة "إنخل" بريف درعا الشمالي حريقاً التهم مساحات ضخمة من محاصيل، والتهمت النيران نحو 20 دونم من حقول القمح بالقرب من بلدة "ناحتة".

وبالتزامن مع خسار مئات آلاف الدونمات من المحاصيل الزراعية؛ فشل النظام، في استيراد 100 ألف طن من الذرة وفول الصويا من أسواق خارجية بعد أن طرح مناقصة لشراؤها باليورو، علماً بأن النظام يواجه صعوبة في استيراد المواد الأساسية بسبب نفاذ احتياطيه من العملة الصعبة، فضلاً عن تجنب الشركات الأجنبية التعامل معه خوفاً من العقوبات الأمريكية والأوروبية.

وجاء انفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس 2020) ليضعف من المصاعب الاقتصادية للنظام، حيث قُدرت خسائر التجار السوريين في لبنان بنحو مليار دولار من البضائع المخزنة التي دُمّرت بالكامل، وشهدت المواد الغذائية في سوريا ارتفاعاً في الأسعار عقب الانفجار، خاصة وأن تمثل البضائع السورية نحو 50 بالمائة من البضائع المستوردة عبر ميناء بيروت.

واتسم تعامل النظام مع الأزمة الاقتصادية بالارتباك والفشل، حيث عمد إلى محاولة توفير العملة الصعبة من خلال سلسلة قرارات تهدف إلى تحصيل الأموال بالعملة الصعبة من السوريين، وتضمنت؛ فرض 100 دولار لقاء فحوص كورونا على كل مسافر من سوريا باتجاه لبنان، وإلزام كل سوري عائد إلى بلده بتصرف 100 دولار بالسعر الرسمي المنخفض، إضافة إلى فرض إجراءات تعسفية بحق أصحاب الإقامة الأوروبية العالقين في سوريا بسبب كورونا في مطار دمشق الدولي.

وفي نهاية شهر أغسطس وجه برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة تحذيراً من إمكانية انضمام نحو 2,2 مليون مواطن سوري إلى قائمة المواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والتي بلغ عددها 9,3 مليون مواطن سوري آنذاك، ليصبح نصف سكان سوريا (11,5 مليون مواطن سوري) ضمن ضحايا "انعدام الأمن الغذائي"، وبحاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة.

وأبدى البرنامج تخوفه من وطأة الأزمة الاقتصادية المتمثلة في انهيار قيمة الليرة السورية والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، المصحوب بتنامي معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن أزمة الوقود الحادة التي تسببت في وقف حركة النقل العام وتنامي التذمر الشعبي بمحافظات حلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس.

وفيما برزت ظاهرة الطوابير على المحروقات والمواد الأساسية ابتداءً من شهر سبتمبر؛ شهدت الأسواق السورية ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الأساسية، وأجبرت الضائقة المالية العديد من الأسر السورية لسحب أبنائها من المدارس نتيجة عدم قدرتهم على توفير المصاريف الدراسية.

وشهدت البلاد في شهر سبتمبر موجة حرائق ضخمة أتلقت مئات الهكتارات في ريف محافظة اللاذقية، وأدت إلى مقتل أربعة أشخاص وإصابة 87 بحروق متفاوتة، وأتت على 5 ملايين شجرة معظمها أشجار زيتون وحمضيات، وألحقت أضراراً بالغة بنحو 143 قرية و28 ألف عائلة، وتسببت بتدمير 72 منزلاً.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بعض العواصم العربية في الربع الأخير من عام 2020 لإنعاش اقتصاد النظام المتداعي؛ إلا أن أزمات الخبز والمحروقات وارتفاع الأسعار وصلت إلى مستويات كارثية، حيث بات النظام عاجزاً عن توفير أبسط متطلبات العيش في ظل أزمة تعتبر الأشد من نوعها في تاريخ البلاد، حيث أشارت المتحدثة باسم "برنامج الأغذية العالمي" التابع للأمم المتحدة إلى أن أسعار المواد الغذائية في سوريا قد ارتفعت بمعدل 107 بالمائة خلال العام الجاري على خلفية الأزمة المالية في لبنان وتفشي فيروس كورونا المستجد.

## كورونا: معالجة فاشلة ومحاولات للتسييس

أحدث تفشي وباء "كورونا" خلال عام 2020 اختلالاً في الأسواق العالمية التي عانت من تقلبات كبيرة، وسط شلل في حركة المواصلات العالمية، وتنامي معدلات البطالة ومخاوف من ركود عالمي غير مسبق.

وأثار تعامل النظام مع تفشي الوباء استهجاناً محلياً ودلياً، حيث أعرب رئيس فريق منظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض المعدية عن قلق المنظمة إزاء الوضع في سوريا واليمن، مشيراً إلى أن سبب عدم تسجيل سلطات الدولتين أي إصابات بفيروس كورونا في شهري مارس وأبريل لا يكمن في عدم انتقال المرض إليهما، بل في ضعف نظام الرعاية والرقابة الصحية، خاصة وأن غالبية حالات الإصابة بفيروس كورونا في الشرق الأوسط مرتبطة بالسفر إلى إيران، والتي استمرت خطوط السفر مفتوحة بينها وبين دمشق.

وفي تأكيد لمخاوف منظمة الصحة العالمية؛ تناقلت وسائل إعلام محلية وعالمية في النصف الأول من عام 2020 أنباء عن إصابات في عدد من المحافظات السورية التي تشهد الانتشار الأكبر للميلشيات الإيرانية داخل سوريا مثل دير الزور ودمشق واللاذقية وحمص، كان أبرزها الحديث عن سبعة مقاتلين من الحرس الثوري الإيراني ماتوا إثر الإصابة بالفيروس في مدينة البوكمال أقصى شرق سوريا، وذلك ضمن 40 حالة مصابة بمشفي البوكمال.

وتحدث تقرير صادر عن سلطات إقليم السند -جنوب باكستان- عن إصابة تسعة مواطنين باكستانيين قدموا من سوريا، فيما تحدثت مصادر مطلعة عن صدور تعليمات رسمية صارمة للأطباء في مشافي اللاذقية وطرطوس ودمشق وحمص بالتكتم على انتشار الفيروس الذي أودى بحياة عدد غير معروف من السوريين في خمس محافظات خاضعة لسيطرة النظام في الساحل السوري ودمشق ودير الزور وحمص.

وفي ظل التدهور الأمني المصاحب للتكتم الرسمي؛ أغلق عشرات التجار محالهم التجارية في أبرز أسواق العاصمة ما أدى إلى شلل شبه تام في الحركة الاقتصادية، وتنامت مشاعر الاحتقان في محافظة اللاذقية نتيجة ارتفاع أسعار المنظفات والمعقمات عشرات الأضعاف، وغياب دور المؤسسات الرسمية كمؤسسة التموين ونقابة الصيادلة ومديرية الصحة في الرقابة على البائعين والمنتجين والمعامل الدوائية، وخلو الصيدليات من الأدوية العلاجية ومضادات الالتهاب وخافضات الحرارة.

وشهدت متاجر ريف دمشق حالة غير مسبوقة من الكساد نتيجة إغلاق المحال التجارية وفرض منع التجول لمكافحة الفيروس. ودفعت تلك التطورات "القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة" إلى إصدار بيان (20 مارس) أعلنت فيه إيقاف عمليات السوق إلى الخدمة العسكرية.

وانعكس الوضع كذلك على حلفاء النظام، حيث خصص "الحرس الثوري" الإيراني سيارات إسعاف لنقل عناصره المصابين بفيروس "كورونا" من البوكمال وريف ديرالزور الشرقي إلى المشافي العراقية، دون أن يعبأ بالمصابين المحليين المنتسبين له من أبناء المنطقة، والذين تركوا بلا رعاية أو علاج.

وشهدت العاصمة السورية ارتفاعاً كبيراً في المنحنى الوبائي لفيروس "كورونا" في النصف الثاني من عام 2020، ما أدى إلى تراجع قدرة المشافي على تقديم الخدمات الطبية، حيث اشتكت مصادر بمديرية صحة دمشق من أن: "المنظومة الطبية ليست لديها القدرة على تحمل أكثر من ذلك"، مؤكدة أن: "تردي الواقع الطبي وصل إلى حد أن بعض المصابين توفوا بسبب توقف المنافس نتيجة انقطاع التيار الكهربائي، وفشل المشفى في تأمين الوقود اللازم للمولدات الكهربائية، بعد أن وصل سعر لتر المازوت الواحد إلى 500 ليرة بالسوق السوداء".

وعلى الرغم من تنامي معدلات الإصابة بصورة مرعبة؛ إلا أن وزارة الصحة أوعزت في التعطيم على الأرقام الحقيقية للمصابين وعدد الوفيات، وفرضت في الوقت نفسه احتكاراً على فحوص كورونا والمتاجرة فيها، فيما انتشرت حالة من الهلع في دمشق عقب تناقل وسائل إعلام محلية وعربية تسريباً منسوباً إلى معاون مدير صحة دمشق، يفيد بأن إجمالي الإصابات بفيروس كورونا في دمشق وريفها بلغ 110 آلاف إصابة في شهر أغسطس.

وبالإضافة إلى تنامي الخسائر في صفوف العسكريين المتواجدين على جبهات القتال في الشمال السوري نتيجة الإصابة بالمرض؛ تفشى الوباء كذلك في صفوف الأطباء، حيث نعت نقابة أطباء دمشق 18 طبيباً قضاوا نحبهم بفيروس كورونا في شهر أغسطس، وأكدت نقابة طب الأسنان أن عدد الوفيات التي سجلت لأطباء وصيادلة جراء كورونا تجاوز 60 وفاة، وشنت نقابة المحامين (8 أغسطس) هجوماً على وزارة العدل عقب وفاة 15 محامياً دفعة واحدة بفيروس كورونا، متهمّة الوزارة بأنها صنعت من المحاكم وقصور العدل بؤراً لتفشي الوباء، دون أن تتخذ أي إجراء حيال ذلك.

أما على الصعيد الدولي فقد شن النظام حملة لابتزاز المجتمع الدولي محاولاً تحصيل الأموال والمساعدات من المنظمات الدولية وتخفيف العقوبات المفروضة عليه دون طائل.

## درعا والسويداء: صراعات داخلية وفلتان أمني

تزامنت الذكرى التاسعة لإندلاع الثورة السورية في مارس 2020 مع تنامي الفوضى والفلتان الأمني في الجنوب السوري، حيث كثف النظام حملات الاعتقال، وتسارعت وتيرة الاغتيالات والعمليات العسكرية التي بدأت بتعزيزات ضخمة للنظام في محيط بلدة "طفس"، ومن ثم شن عملية أسفرت عن اقتحام بلدة "الصنمين" بالريف الشمالي لدرعا.

وشن "مسلحون مجهولون" عمليات نوعية ضد حواجز تابعة للمخابرات الجوية في بلدات "السهوة"، و"الطيبة" و"علما" و"الصورة"، و"الشجرة"، وشهدت الأحياء الغربية لمدينة درعا اشتباكات بين فصائل المصالحات وعناصر من الفرقة الرابعة التي قصفت أحياء المدينة بالدبابات في الفترة ذاتها.

كما ارتكبت قوات النظام مجزرة ضد مدنيين في بلدة "جلين" غرب درعا، ذهب ضحيتها 8 قتلى بينهم أطفال، وذلك بالتزامن مع إحياء أهالي درعا الذكرى التاسعة للثورة السورية، وقُتل في محافظة السويداء 7 مدنيين وجرح آخرون في حوادث عنف مختلفة، كما أعلن فصيل "قوات شيخ الكرامة" بريف السويداء، احتجاز عنصرين تابعين لميلشيا "حزب الله" اللبناني (18 مارس) بهدف مبادلتها مع عنصر مفقود من الفصيل.



وانفجرت الأوضاع مرة ثانية في نهاية شهر مايو نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية، حيث صعد أهالي مدينة السويداء من لهجتهم الاحتجاجية، وتعالّت الأصوات المطالبة برحيل النظام، احتجاجاً على الوضع الاقتصادي المتدهور، وخرج العشرات من أبناء المدينة، في مظاهرات أمام مبنى المحافظة، ونادوا بسقوط النظام، ورددوا هتافات ضد الوجود الروسي والإيراني في سوريا، ما دفع بالنظام لجلب تعزيزات إلى محيط مبنى المحافظة من وحدات الأمن الداخلي وحفظ النظام.

وفي ريف درعا خرجت مظاهرات (6 يونيو 2020) حملت النظام المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية، وطالبت برحيل النظام وخروج القوات الأجنبية من البلاد، وأغلقت عشرات المحال التجارية أبوابها، احتجاجاً على انهيار قيمة الليرة السورية وارتفاع الأسعار وفقدان الكثير من المواد الأساسية.

وأجبت عملية تم تنفيذها ضد الفرقة الثامنة بالفيلق الخامس الموالي لروسيا (20 يونيو 2020) حالة الفوضى والتذمر الشعبي في عدد من قرى حوران، حيث شهدت المحافظة توتراً كبيراً نتيجة حوادث أمنية وهجمات متفرقة على حواجز للنظام، وتنامت مظاهر الفلتان الأمني والاعتقالات والتصفيات في شهر يوليو، ما دفع بالنظام لإرسال حشود عسكرية ضخمة إلى بلدة "جاسم" بريف درعا الشمالي ونشر أسلحة ثقيلة ومتوسطة في محيطها.

وبلغت الأزمة أوجها في شهر سبتمبر، حيث طالت الاعتقالات قياديين باللواء الثامن، بالتزامن مع اندلاع اشتباكات عنيفة في بلدة "أم الميادين" بين ميليشيا تابعة للأمن العسكري ومسلحين من أبناء البلدة، وشهد ريف درعا الغربي استنفاراً أمنياً كثيفاً لقوات النظام، تخلله قيام عناصر الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري بحملات دهم للمنازل ونشر حواجز طيارة في العديد من القرى البلدات.

وفي السويداء؛ شهد تشييع قتلى معركة "القرية" (29 سبتمبر) في المواجهات مع "الفيلق الخامس" حضوراً شعبياً كثيفاً وإطلاق شعارات مناوئة للنظام، وتم طرد فوزات شقير أمين فرع حزب البعث في السويداء وكافة مسؤولي النظام الذين قدموا لحضور التشييع، حيث اتهمت قيادات درزية أجهزة الأمن بتحريض شخصيات من السويداء للهجوم على مناطق سيطرة أحمد العودة.

وعلى إثر المواجهات التي اندلعت مع "الفيلق الخامس"؛ أجرى الرئيس الروحي للطائفة الدرزية، الشيخ موفق طريف، اتصالات مع مسؤولين روس، لمناقشة سبل منع تدهور الأوضاع، كما رفع بعض أبناء المحافظة العلم الدرزي مجددين مطالب قديمة بالاستقلال.

وشهدت محافظة السويداء في شهر أكتوبر الماضي 39 عملية اغتيال واحتجاز قسري، وتم توثيق تعرّض 29 مدنياً للانتهاكات بين عمليات خطف واعتقال تعسفي، بالإضافة إلى تعرّض 10 أفراد من ضباط وعناصر بالأجهزة الأمنية للخطف، وتعرض 9 مدنيين للخطف على يد عصابات مسلحة في السويداء.

وتصاعدت وتيرة التدهور الأمني في درعا من جديد في شهر أكتوبر، حيث تم تسجيل خمس عمليات تصفية استهدفت أعضاء ضمن اللجان المركزية في المحافظة، أبرزهم القيادي السابق في "الجيش الحر" أدهم الكراد الذي قُتل مع يوسف المحاميد وثلاثة كانوا برفقتهم بإطلاق نار على سيارتهم ثم إلقاء قنابل داخلها (14 أكتوبر).

وجاب موكب تشييع أدهم الكراد ورفاقه أحياء درعا قبل أن يصل إلى مقبرة الشهداء، حيث ساهمت غالبية مآذن درعا وبلداتها في عملية التشييع التي تحولت إلى مظاهرة ضد نظام الأسد مطالبة برحيله ومحاسبته.

وتحدثت تقارير أمنية في شهر نوفمبر عن تكليف الملك عبدالله الثاني مدير دائرة المخابرات العامة الأردنية اللواء أحمد حسني بالتدخل في الصراع المحتدم جنوب سوريا، والقيام بوساطة بين مختلف الأطراف سعياً لتهدئة الأوضاع المشتعلة على الحدود السورية-الأردنية، ما دفع بالاستخبارات الأردنية لرعاية عدة اجتماعات بين قيادات مدنية وعسكرية موجودة داخل الأردن، بهدف التنسيق مع قيادات الجنوب السوري، حيث تمت مناقشة إزالة حواجز النظام وميلشيات موالية له من "الحرس الثوري الإيراني" و"حزب الله" وإبعادها من المنطقة الجنوبية المحاذية للحدود الأردنية من الجانب السوري، إلا أن تلك الوساطات لم تنجح في تهدئة الأوضاع، حيث تصاعدت وتيرة الاغتيالات في شهري نوفمبر وديسمبر الجاري بصورة كبيرة.

## اللاذقية وطرطوس: تدمير الحاضنة الشعبية للنظام

شهدت محافظتي اللاذقية وطرطوس في مطلع العام حالة من الاحتقان الشعبي جراء الأوضاع الاقتصادية المتردية والانفلات الأمني، كما تسبب النزيف البشري بسخط عارم، حيث فقدت المحافظتان عدداً كبيراً من القتلى في معارك إدلب، ما أدى إلى تصاعد وتيرة الانتقاد العلني لسياسات النظام.

وبرزت ظاهرة تعبير أبناء المحافظة عن مشاعر الاحتقان عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث انتقدت حسابات موالية حالة الانفلات الأمني وتفشي جرائم التصفية والخطف والصراعات بالأسلحة الثقيلة بين مختلف الميلشيات العلوية، إضافة إلى ندرة المحروقات، وتفشي البطالة، وممارسة عناصر النظام الابتزاز ضد المدنيين.

وتزايد التذمر الشعبي في اللاذقية في النصف الثاني من عام 2020 نتيجة الإجراءات التي اتخذتها أسماء الأخرس ضد الجمعيات الخيرية التي كانت تتبع آل مخلوف، ما أدى إلى توقف المساعدات التي كانت تصرف للآلاف من ذوي قتلى النظام، واضطر النظام إلى تسيير مظاهرات وصفت بأنها "عفوية" (9 يونيو) في اللاذقية وطرطوس وجبله رافعة صور بشار الأسد كرداً على التظاهرات الشعبية التي اندلعت ضد النظام.

كما لجأت قوات النظام إلى تشديد الإجراءات الأمنية في ساعات الليل، حيث انتشرت الدوريات على المفاقر والطرق الفرعية، وتم التدقيق على أوراق المارة، واعتقال البعض على خلفية الاصطفافات بين الميلشيات العلوية المسلحة، وقيامها بتحصين مواقعها تحسباً لأي انفلات أمني.

وانتشرت مشاعر السخط في أوساط الطائفة العلوية نتيجة الصراع بين آل أسد وآل مخلوف، ومعاناة عناصر الميلشيات وعوائلهم من الفقر والجوع والغلاء دون تقدير للتضحيات الكبيرة التي قدموها خلال السنوات التسعة الماضية للنظام، وخسارتهم نحو 100 ألف من شبانهم.

وتسببت تصريحات بثينة شعبان حول ضرورة "الصمود" في وجه العقوبات بموجة من السخط والشتائم العلنية والكتابة على الجدران في مدن الساحل، وانتقاد الرفاهية التي يتمتع بها أبناء المسؤولين في القصر الجمهوري، بينما يعاني أهل اللاذقية وطرطوس غلاء الأسعار وضنك العيش.

## إقليم الجزيرة: ساحة صراع دولي

ساد التوتر شمال شرقي سوريا نتيجة تكرر المواجهات بين القوات الأمريكية والروسية وتنامي الخلاف بين الطرفين على تحديد مناطق النفوذ؛

- ففي شهر فبراير؛ اعترضت القوات الأمريكية رتلًا من العربات العسكرية الروسية التي حاولت الدخول إلى مناطق شرق القامشلي، وأجبرتها على العودة، علماً بأن سوريا هي البلد الوحيد الذي تتواجد فيه قوات روسية وأمريكية في الوقت نفسه.

- وفي 25 مايو؛ أبرمت موسكو اتفاقاً مع أنقرة يقضي بإعادة فتح الطريق الدولي (M4)، والذي يمر من مناطق تمركز القوات الأمريكية دون استشارة واشنطن، وشرعت القوات الروسية عقب ذلك في تسير قوافل عسكرية على طول الطريق، مهددة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

- وفي 28 مايو؛ اعترضت القوات الأمريكية رتلًا روسياً كان في طريقه إلى بلدة "عين عيسى"، ما أدى إلى وقوع خلاف تطور إلى مناوشات بالأيدي بين القوات الأمريكية والروسية، وتم فض الشجار من قبل قوات دعم أمريكية قدمت من "تل تمر".

- وفي 3 يونيو؛ حاولت القوات الروسية إقامة نقطة تفتيش في قرية "دير بك" على الحدود السورية-العراقية، بهدف إعادة تمكين النظام من السيطرة على المناطق الحدودية التي تقع تحت سيطرة "حزب الاتحاد الديمقراطي"، إلا أن القوات الأمريكية منعت الروس من تحقيق ذلك.

- وفي 10 يونيو؛ أغلقت القوات الخاصة الأمريكية الطريق على دورية روسية بالقرب من القامشلي، وذلك بالتزامن مع منع موالين للنظام في قرية "الدشيشة" رتلًا لمغاوير القوات الأمريكية من مواصلة رحلتهم ورشقهم بالحجارة بالقرب من بلدة "تل تمر".

- وفي 18 يونيو؛ تصدت دورية أمريكية لمدرعة روسية دخلت منطقة سيطرة "التحالف الدولي" في سوريا دون تنسيق أو إشعار مسبق، حيث أحاطت عربات أمريكية بالمدرعة الروسية ومنعتها من التقدم في محيط منطقة "القحطانية" شمال شرقي الحسكة.

- وفي 25 أغسطس؛ اصطدمت مركبة روسية بمركبة أمريكية كانت تقوم بدورية في ريف الحسكة، ما أدى إلى إصابة 7 جنود أمريكيين، واتهم المتحدث باسم القيادة المركزية للقوات الأمريكية الطرف الروسي بالتسبب في تلك الحادثة، مؤكداً أنه لم يُخطر القوات الأمريكية بمرور الرتل الروسي، وأن العربات الروسية قامت بملاحقة رتل التحالف بتهور، بالتزامن مع تحليق مروحي روسي منخفض للغاية في الأجواء.

وأكدت وزارة الدفاع الروسية من طرفها أن التحركات العسكرية الأمريكية تمثل انتهاكاً للاتفاقيات القائمة، وأن الشرطة العسكرية للقوات المسلحة الروسية اضطرت لاتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تنفيذ مهمتها.

وبالإضافة إلى تعزيز قواتها في المنطقة؛ بادرت واشنطن إلى توسيع نفوذها من خلال الاعتماد على حلفائها وتمكينهم من السيطرة على المنطقة بالوسائل الدبلوماسية، حيث رعى نائب المبعوث الأميركي إلى سورية وليام روباك عملية تفاوضية أسفرت عن اتفاق بين "المجلس الوطني الكردي" و"أحزاب الوحدة الوطنية" بقيادة "حزب الاتحاد الديمقراطي" (17 يونيو) تضمن التوقيع على "رؤية سياسية مشتركة" ملزمة لجميع الأطراف.

كما رعت الولايات المتحدة في الوقت نفسه تشكيل "جبهة السلام والحرية" في القامشلي (28 يوليو) والتي ضمت "المجلس الوطني الكردي"، و"المنظمة الأشورية الديمقراطية"، و"المجلس العربي للجزيرة والفرات"، و"تيار الغد السوري".

وفي مطلع شهر أغسطس أبرمت شركة "دلتا كريستل إنيرجي إل إل سي" الأمريكية عقداً مع "قوات سوريا الديمقراطية" لمدة 25 عاماً لتحديث حقول النفط التي تقع تحت "قسد"، ما أثار حفيظة الكرملين الذي قرر الرمي بثقله في الملف الكردي لتفويت الفرصة على واشنطن، وذلك من خلال الإعلان عن إبرام مذكرة تفاهم بين مجلس سوريا الديمقراطي "مسد" وحزب "الإرادة الشعبية" في موسكو (31 أغسطس).

وبينما تستمر حوادث الاصطدام بين القوات الأمريكية والروسية شرق الفرات؛ تواجه "قسد" المزيد من المصاعب لبسوط سيطرتها على المنطقة؛ حيث يعمل النظام على استعادة نفوذه عقب المظاهرات التي اندلعت ضده ببلدتي الطبقة والرقعة في شهر أغسطس.

وحاولت إيران الاستفادة من الوضع المتأزم في ريف دير الزور الشرقي بين العشائر و"قسد"، على خلفية الاغتيالات الأخيرة التي طالت عدداً من شيوخ القبائل العربية، حيث عملت على إغراء العشائر بالمال والسلاح، مستغلة هشاشة سلطة "قسد" في ريف دير الزور نظراً للمساحات الشاسعة والرفض الشعبي لها.

واستولى الحرس الثوري الإيراني في الوقت نفسه على جميع معاير التهريب المائية بين المناطق التابعة له في الميادين وبين مناطق نفوذ "قسد" في الجهة المقابلة، حيث قامت مجموعات مسلحة تتبع له بالسيطرة على معبر البريد بعد طرد عناصر "الفرقة الرابعة" منه، كما سيطرت على معبري الكورنيش والطيبة بعد طردها لميلشيا الدفاع الوطني التي كانت تتواجد هناك.

## الإدارة الذاتية الكردية: دولة من الوهم

في سعيها لإضعاف موقف واشنطن شمال شرقي سوريا؛ عكفت موسكو خلال عام 2020 على تنفيذ إستراتيجية تتضمن إبرام صفقات مع مختلف الفاعلين، وخاصة مع القوى الكردية، والتي مثلت التوافقات فيما بينها برعاية محاولة جديدة لتعزيز الموقف الروسي في إقليم الجزيرة، وملء الفراغ الناتج عن تراجع النفوذ الأمريكي.

وشهد شهر أغسطس تطوراً في تلك السياسية، حيث رعت موسكو صفقة مثيرة للجدل بين حليفها، قدري جميل، وبين "قسد".

وعلى الرغم من الإشادة الروسية بتلك الاتفاقية؛ استمر إعلام النظام في شجب سياسات "قسد" واتهام قادتها بعدم المصداقية نتيجة عدم التزامهم باتفاقية "حميميم" السابقة، فيام وصفهم بشار الأسد في إحدى خطاباته بالخونة، وعمد إلى دعم انتفاضة العشائر ضدهم وتحدي سلطتهم في دير الزور.

واقصر موقف النظام، إزاء اتفاق "مسد" مع قدري جميل، على تصريح لوزير الخارجية وليد المعلم في مؤتمره الصحفي الأخير مع لافروف (7 سبتمبر 2020) رفض فيه أية اتفاقية "تخالف الدستور السوري"، ما دفع بخبراء غربيين للتأكيد على أن الورقة الكردية باتت تُستخدم من قبل مختلف الأطراف دون جدية أو التزام حقيقي، إذ إن روسيا خذلت كرد سوريا مرتان، وتخلّى عنهم الأمريكان مرتان كذلك في غضون السنوات الأربعة الماضية، بينما لا يشكل الدعم الأوروبي والخليجي أية حماية لهم من النفوذ التركي المتنامي شمال شرقي البلاد، ولم تمنع علاقة "الإدارة الذاتية" بالولايات المتحدة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من سحب الجزء الأكبر من القوات الأمريكية شمال شرقي سوريا تاركاً "قسد" لمواجهة مصيرها أمام الجيش التركي عام 2019.

وجاءت الصفقة النفطية مع إحدى شركات النفط الأمريكية (أغسطس 2020) بنتائج عكسية، حيث أثارت شجراً دولياً واسعاً، ودفعت واشنطن للتملص منها، حيث أعلن الناطق الرسمي باسم التحالف الدولي، العقيد مايلز كايكنز، أن الولايات المتحدة والتحالف الدولي، ليسا طرفاً في الاتفاقات النفطية الأخيرة التي أعلنتها "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" مع شركات أمريكية خاصة.

ونظراً لسياستهم الانتهازية، وتلاعبهم المتكرر بخيوط الصراع الدولي؛ فإن مصداقية زعماء "مسد" تبدو واهية إلى درجة تجعل من غير الممكن الاعتماد عليهم لتشكيل موقف ثابت أو تبني سياسة مستدامة في إقليم الفرات، إذ يبدو من الواضح لكل من موسكو ودمشق أن إلهام أحمد وفريقها لجأوا إلى إبرام اتفاقية مع قدري جميل بهدف حمل الكرملين على كبح جماح أنقرة، وكسب الوقت ريثما تتولى الإدارة الديمقراطية الجديدة السلطة في البيت الأبيض، خاصة وأنهم تمتعوا بعلاقة وطيدة مع الديمقراطيين منذ أيام أوباما، ويأملون أن ينفذ بايدين تعهداته الانتخابية لهم.

وبالإضافة إلى عدم ثقة دمشق وموسكو بهم؛ يعاني قادة "مسد" من أزمة في المصداقية في تعاملهم مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، حيث دأبوا على التحريض ضد سياسات موسكو في زياراتهم للعواصم الغربية، وعلى التشكيك في مصداقية واشنطن أثناء لقاءاتهم الأخيرة بموسكو، والتعبير عن تضامنهم مع النظام ضد المعارضة في مفاوضات حميميم، فيما تحدثوا بصورة مغايرة خلال مفاوضاتهم الأخيرة مع "المجلس الوطني الكردي" (سبتمبر 2020).

ويكشف ذلك التناقض عن سياسية انتهازية يحاول من خلالها زعماء "مسد" التلاعب بالتناقضات الدولية وانتزاع أكبر قدر من التنازلات من قبل مختلف الأطراف، دون تحقيق مكاسب صلبة على أرض الواقع.

في هذه الأثناء؛ يصر النظام على عدم الاعتراف بأية حقوق خاصة لقوات "قسد"، وعلى إلزامهم باتفاقية "استسلام" تتضمن؛ ضم قواتهم للجيش، وتسليم أسلحتهم، وإنزال علمهم واستبداله بعلم النظام.

ويبدو أن آفاق الدبلوماسية الكردية المثيرة للجدل آخذة في التقلص، حيث تجد الإدارة الذاتية الكردية نفسها في موقف صعب؛ إذ إنها تتحمل سائر الأعباء التي تقوم بها الدولة على صعيد الإدارة والحكم لكنها تفتقر إلى وحدة الأراضي وإلى السيادة التي تتمتع بها الدول، ما يدفعها للجوء إلى إبرام اتفاقيات "هشة" وغير مستدامة، والبقاء تحت رحمة التوافقات المبرمة بين مختلف القوة الفاعلة، مدركين أنه من غير الممكن بناء كيان مستقل بالاعتماد على دعم متقطع من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

## إدلب: حشود عسكرية وتوافقات هشة

تكبد النظام خسائر فادحة في إدلب خلال النصف الأول من عام 2020؛ حيث ألحقت القوات التركية، خلال العمليات التي شنتها ضد النظام، خسائر فادحة تمثلت في: إسقاط مقاتلتين، وطائرتين مسيرتين، وثمان مروحيات، وتدمير 136 دبابة، وخمس منظومات دفاع جوي، و86 قطعة ما بين: مدفع وراجمات صواريخ وقواعد مضادة للدروع ومدافع هاون، و77 عربة مدرعة، و9 مستودعات ذخيرة، وتحييد 2557 جندي من قوات النظام.

وتعرضت القوات التركية لعدة حوادث، أبرزها؛ مقتل وإصابة أكثر من مائة جندي تركي في عملية قصف جوي استهدف رتلًا تركياً بالقرب من بلدة "البارة" بإدلب في شهر فبراير، بالإضافة إلى تفجير دراجة نارية مفخخة بالقرب من نقطة مراقبة تركية بالقرب من "جسر الشخور" في شهر أغسطس، ومقتل وجرح جنود أترك في هجمات استهدفت نقاطهم العسكرية التركية في شهر سبتمبر.

وسجّل شهر أكتوبر الحصيلة الأكبر من قتلى قوات النظام والميليشيات الإيرانية منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 6 مارس، حيث فقدت قوات النظام أكثر من 30 عنصراً قُتلوا بعمليات في إدلب، كما فقدت الميليشيات الإيرانية بدورها أكثر من 10 عناصر يتبعون لتشكيلات "سرايا العرين" و"لواء حمزة سيد الشهداء" التابع لحزب الله اللبناني، وعناصر من "لواء الباقر" نتيجة استهداف الفصائل لمواقعها المتقدمة في جبهات شرقي إدلب وغربي حلب، مستعينة بالمعلومات التي تقدمها الطائرات المسييرة التركية.

وعمد الحرس الثوري الإيراني في شهر مارس إلى إنشاء غرفة عمليات ضخمة في قرية "كوسنيا" بريف حلب الجنوبي، تضم عدة قيادات إيرانية ولبنانية وعراقية، وذلك بهدف تمكين إيران من إدارة كافة العمليات العسكرية في أرياف حلب الجنوبي والغربية، وريف إدلب الشرقي، حيث تحدثت المصادر عن إنشاء أكثر من 17 مقرراً عسكرياً إيرانياً جديداً جنوب إدلب، حيث استقدمت إيران عدداً كبيراً من ميليشياتها لتعزيز خطوط التماس شرق إدلب، وبلغ عدد المقاتلين نحو 2000 عنصر من "حزب الله" و"الحرس الثوري الإيراني" ونحو 500 عنصر من لواء "فاطميون" و"حركة النجباء العراقية"، و"الفرقة 25 مهام خاصة" و"فرقة الخيث". وتم نشر قوات وعتاد حربي في جبهات "كبانة" والمرتفعات الجبلية في ريف اللاذقية الشمالي، وتعزيز نقطة المراقبة الإيرانية في ريف اللاذقية الشمالي، ورُصدت تحركات إيرانية لرفع جاهزية تلك القوات في كامل خط التماس.

وأرسل جيش النظام بدوره في شهر أبريل تعزيزات وتضمنت أكثر من 100 آلية عسكرية من "الفرقة الأولى" إلى منطقة "جبل شحشبو" برفي حماة وإدلب، ما دفع بالجيش التركي إلى تعزيز جبهات التماس من طرفه، حيث تم إدخال أرتال على متنها آلاف الجنود الأتراك ومئات العربات المصفحة

والدبابات والمعدات العسكرية الأخرى، بالإضافة إلى أسلحة نوعية لا يتم الزج بها إلا في سياق مواجهات عسكرية كبرى، ومنها منظومة الدفاع الجوي المتوسط (MIMI-23 Hawk)، ومنظومة الدفاع الجوي القريب (ATILGAN)، وبطاريات "حصار ايه" التي تم نشرها على الجبال المشرفة قرب الحدود السورية-التركية.

كما عمدت القوات التركية إلى إدخال منظومات تشويش وحرب إلكترونية، وتعزيز قواتها ببطاريات مدفعية محمولة من طراز "إعصار"، وراجمات صواريخ أرض-أرض من طراز "سكاريا"، وأنشأت، في الفترة نفسها، لواء "كوماندوز" يضم 1500 مقاتل من نخبة مقاتلي "الجبهة الوطنية للتحرير"، كما أنشأت "لواء الشمال" التابع للجيش الوطني ثكنة عسكرية كبيرة في ريف حلب الغربي، ونقل المزيد من الأعداد والعتاد الحربي من مناطق ريف حلب الشمالي إلى مواقع تمركزه الجديدة، فيما واصلت الفيلق العسكرية الثلاثة التابعة للجيش الوطني عمليات إعادة انتشار في جبهات إدلب، وذلك بالتزامن مع إنشاء غرفة عمليات.

وقامت القوات الروسية بتعزيز قدراتها في المنطقة خلال النصف الثاني من عام 2020، حيث زود الجيش الروسي الوحدة (28178) التابعة لمخاوير الاستخبارات الروسية بمعدات ومواد للقيام بعمليات عسكرية في سوريا خلال شهر يونيو، ودار الحديث آنذاك عن إعداد القوات الروسية لمهام "سرية" يُتوقع أن تقوم بها وحدة "زاسلون" التابعة للاستخبارات الخارجية الروسية.

وجاء القصف الروسي لفيلق الشام (26 أكتوبر 2020) بالتزامن مع عدة مؤشرات على إمكانية اندلاع حرب واسعة النطاق في إدلب خلال الفترة المقبلة، حيث أثار قرار أنقرة سحب قواتها (O2 أكتوبر) من أكبر نقاط المراقبة التابعة لها بمنطقة "مورك" نقاط استفهام كبرى، ومن ثم إخلاء قواعد أخرى بريفي إدلب الشرقي والجنوبي الشرقي.

وكان الجيش التركي قد أنشأ خلال الأشهر الماضية أكثر من 140 نقطة مزودة بالعربات المدرعة والدبابات ومدافع "هويزر"، ونصب دفاعات جوية، وأدخل إلى إدلب أكثر من عشرة آلاف عربة عسكرية، ولم يسحب من نقطته في "مورك" سوى رتل واحد مكون من 170 عربة، تمت إعادة نشره في جبل الزاوية، حيث أنشأت القوات التركية قاعدة جديدة في قرية "كوكين".

ويبدو أن التحركات العسكرية التركية تشي باستعداد أنقرة لخوض حرب جديدة، إذ إن سحب قواتها من "مورك" لا يأتي ضمن عملية تراجع، بل ضمن خطة دفاعية تهدف إلى تجنب عناصرها مخاطر الوقوع تحت حصار القوات المعادية في المناطق الخاضعة للنظام، وذلك بالتزامن مع قيام القوات التركية بتحسين مراكزها المتبقية بصورة أفضل، ولا توجد أية مؤشرات على عدول أردوغان عن التزامه بإنشاء حزام أمني يصل بين إدلب وعفرين وجرابلس بعمق 40 كم على طول الحدود السورية-التركية، رغم العراقيل الروسية والأمريكية، وقد مدد البرلمان التركي للحكومة (7 أكتوبر) التفويض بشن عمليات خارج الحدود التركية لمدة عام آخر.

## أنقرة: الصراع مع حلفاء الأمس

أجرى مسؤولون أتراك وإيرانيون محادثات (16 يونيو 2020) هدفت إلى التخفيف من وتيرة الهجمات التي يشنها وكلاء إيران في إدلب، حيث حذر الوفد التركي نظراءه الإيرانيين من مغبة التورط في صراع شامل بإدلب، ومن إعاقه العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري.

وجاءت تلك التحذيرات على خلفية حشود قام بها النظام في شهر يونيو، بدعم إيراني، على جبهتي جبل الزاوية وسهل الغاب، ما دفع بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان للتأكيد على أنه لن يسمح بعودة المواجهات في إدلب.

وعلى الرغم من التفاهم المبرم بين موسكو وأنقرة (مارس 2020)؛ فقد قادت القوات الخاصة الروسية عملية اقتحام في منطقة "خض التصعيد الرابعة"، ما دفع بالقوات التركية لقصف قوات النظام جنوب سراقب.

وتحدثت مصادر روسية في النصف الثاني من عام 2020 عن تدهور العلاقات بين موسكو وأنقرة، حيث أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة إذاعية الأسبوع الماضي أن: "تركيا ليست حليفاً إستراتيجياً لروسيا"، مؤكداً: "لم نعتبر تركيا حليفنا الإستراتيجي قط، بل هي شريك وثيق في العديد من المجالات".

وبالإضافة إلى التصعيد غير المسبوق في إدلب؛ يتنامى الشعور بالقلق لدى أنقرة إزاء التحركات الروسية لإقامة علاقات تعاون مع "وحدات حماية الشعب الكردية" (YPG) وغيرها من الجماعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، ووقوف موسكو وأنقرة على طرفي النقيض في الحرب الدائرة بليبيا، حيث تعمل روسيا على الحد من الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وترسل الأسلحة والمعدات والمرزقة لقوات خليفة حفتر بهدف تمكينه من السيطرة على معظم البلاد واحتياطياتها النفطية.

وأضافت الحرب بين أذربيجان وأرمينيا وقوداً جديداً للتوتر القائم بين الطرفين، حيث عبرت موسكو عن استيائها من الدعم الذي قدمته أنقرة لباكو، ما دفع لافروف للقول: "تختلف مع الموقف الذي عبرت عنه تركيا.. ليس هناك سر في هذا الأمر، ولا يمكننا مشاركة التصريح بأن هناك حلاً عسكرياً للصراع".

ورفضت موسكو دعوات تركيا للمشاركة في المحادثات الهادفة إلى حل النزاع، وقامت مقابل ذلك بإجراء مناورة بحرية غير مسبوقه مع مصر في البحر الأسود، الأمر الذي قوبل باستنكار تركيا، ودفع بأردوغان لاستقبال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في أنقرة (16 أكتوبر) والتأكيد على أن: "تركيا لن تعترف أبداً بضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم".

ومثلت الضربة التي وجهتها المقاتلات الروسية إلى معسكر "فيلق الشام" (24 أكتوبر) أحد حلقات التوتر القائم بين موسكو وأنقرة، حيث رغبت موسكو من خلال تلك العملية بتوجيه رسالة تحذير لأنقرة من التصعد الإقليمي.

وبادرت أنقرة من طرفها إلى قصف منطقة "عين عيسى" التي تعتبر العاصمة الإدارية والسياسية للإدارة الذاتية الكردية في الشمال الشرقي لسوريا، ولوحت بإمكانية شن عملية عسكرية جديدة في المنطقة.

وفي تعليقها على تلك التطورات؛ رأت صحيفة "بزنس إنسايدر" الأمريكية أن انخراط تركيا في صراعات الوكالة ضد القوات التي تدعمها روسيا قد أذل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طيلة عام كامل،



وخاصة في سوريا وليبيا وناغورنو قرباخ، حيث استخدم أردوغان على طائرات الاستطلاع الرخيصة والفعالة لتدمير أعداد هائلة من المركبات المدرعة روسية الصنع.

## جبهة عربية للتطبيع مع رئيس فاشل

عملت الدبلوماسية الروسية خلال عام 2020 على تعزيز تعاونها العسكري والاقتصادي مع العديد من الدول العربية، ومحاولة إقناعها بإنشاء جبهة تضم بشار الأسد وخلفية حفر لاحتواء الدور التركي المتنامي شرقي المتوسط.

ويتطلع بوتين إلى تعزيز التيار العربي الداعم للنظام وتوظيف رغبته في تحجيم الوجود التركي والإيراني، وذلك من خلال ضم بشار الأسد إلى تحالف إقليمي يشمل عدداً من الدول العربية "الثرية" والفاعلة، والتي دعمت موقف اليونان لدى تعيين أول مبعوث رسمي لها لسوريا منذ تسع سنوات.

وبادرت بعض الدول العربية بالفعل إلى تطبيع العلاقات مع نظام دمشق عبر إرسال الوفود الاقتصادية، وتقديم الدعم المالي لإنقاذ الليرة السورية، والسعي لإعادة النظام إلى الجامعة العربية، وإعادة فتح سفاراتها في دمشق، ومحاولة إقناع عدد من المسؤولين الغربيين بإمكانية إقناع بشار الأسد بالتخلي عن إيران مقابل إعادة تأهيل نظامه.

وعملت القاهرة على مشروع يتضمن إنشاء وحدة تنسيق عربية، تتألف من ممثلين عن أجهزة المخابرات في المنطقة، تكون مسؤولة عن مراقبة الوضع في ليبيا وسوريا، حيث دعا عباس كامل رئيس مكتب الأمن القومي السوري "علي مملوك" إلى القاهرة (81 فبراير)، ودار الحديث بينهما حول سبل تنسيق الموقف ضد تركيا، وذلك في خضم المعارك الدائرة بين القوات التركية وقوات النظام من جهة، والتوتر المتزايد شرقي البحر الأبيض المتوسط بسبب النفط البحري من جهة ثانية.

وسرعان ما انتقلت المحاولات الدبلوماسية التي تبذلها بعض الدول العربية لإعادة تأهيل نظام بشار الأسد من السر إلى العلن، حيث أجرى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد اتصالاً مع بشار الأسد، وُصف بأنه: "الأول منذ اندلاع الأزمة عام 2011".

وتحدثت مصادر الطرفين عن مناقشتها: "تداعيات تفشي فيروس كورونا"، حيث أكد ابن زايد للأسد: "دعم الإمارات للشعب السوري خلال هذه الظروف الاستثنائية"، وذلك بالتزامن مع نشر تسريبات حول إرسال مساعدات مالية للنظام، واحتضان استثماراته غير القانونية وأمواله المهربة، ومساعدته في الالتفاف على العقوبات الدولية من خلال منح تسهيلات لتجار محسوبيين على النظام.

كما دار الحديث عن استضافة أبو ظبي مهندسي حاسوب تابعين لأجهزة أمن النظام للتدريب على تقنيات الأمن السيبراني، وعلى رأسهم؛ مدير التدريب في شعبة المخابرات العسكرية العقيد ذو الفقار وسّوف، والعقيد جهاد بركات زوج انتصار الأسد ابنة عم بشار الأسد، بالإضافة إلى تلقي خمس ضباط آخرين تدريبات متطورة في الكلية الجوية التابعة لأكاديمية الشيخ خليفة العسكرية في مدينة العين، وإيفاد ثمان ضباط إماراتيين إلى دمشق لتقديم استشارات تقنية وفنية، فيما يتلقى نحو 40 ضابط تابع للنظام تدريبات متقدمة في دولة الإمارات على نظم المعلومات والاتصالات والأمن الرقمي والقيام بعمليات التجسس والمراقبة، إضافة إلى تقديم أبو ظبي مساعدات كبيرة من المواد الغذائية والطبية للنظام، وإصلاح عدة منشآت عمومية ومحطات كهرباء ومياه في دمشق تضررت خلال سنوات الحرب.

ودفع ذلك التقارب بالولايات المتحدة لتهديد أبو ظبي بفرض عقوبات عليها في حال انتهاك العقوبات المفروضة على النظام، حيث شجب جيمس فرانكلين الممثل الأمريكي الخاص للانخراط في الشأن السوري عمليات التقارب مع النظام (19 يونيو) قائلاً: "تعلم دولة الإمارات أننا نرفض رفضاً باتاً أن تتخذ الدول مثل هذه الخطوات... لقد أكدنا بوضوح أننا نعتبر هذه فكرة سيئة".

كما حذر المبعوث الأمريكي السابق إلى سوريا، جيمس جيفري، دولة الإمارات -للمرة الثانية- (20 يونيو) من إمكانية تعرضها لعقوبات إذا واصلت مساعيها لتطبيع العلاقات مع سوريا، مشيراً إلى أن "الإمارات تعلم أن الولايات المتحدة تعارض بشدة تطبيع أبوطظبي علاقاتها مع نظام الأسد"، ومؤكداً أن أية شركة أو أي شخص، سواء أكان إماراتياً أو غير ذلك، سيكون هدفاً للعقوبات إذا انطبقت عليه الشروط فيما يخص الأنشطة الاقتصادية مع الحكومة السورية.

ودار الحديث، في تلك الفترة، عن إرسال الجيش المصري فرقة مكونة من 150 مقاتلاً إلى مطار حماة العسكري، ونشرهم في الجبهات الأمامية بخان العسل في ريف حلب وفي محيط سراقب جنوب إدلب.

وفي ظل امتناع القيادة المصرية عن تأكيد أو نفي تلك التسريبات؛ رأى تقرير نشره "المركز الروسي الإستراتيجي للثقافات" أن دخول طرف جديد (مصر) في الصراع السوري سيكون له عواقب وخيمة، فضلاً عن تعقيد الموقف في ليبيا؛ حيث حققت القوات التركية انتصارات عدة، ونجحت في مساعدة حكومة الوفاق في طرابلس على صد الهجوم الذي قاده حفر على العاصمة".

ونشرت صحيفة "إندبننت عربية" تقريراً (12 أكتوبر 2020) بعنوان: "دمشق تعيد وصل الحبل المقطوع بينها وبين السعودية والإمارات"، أكد أن الإشارة الأولى لتقارب النظام مع السعودية تمثلت في سماح الرياض بمرور شاحنات البضائع السورية عبر أراضيها بعد فتح معبر "نصيب" الحدودي الجنوبي البلاد بين دمشق وعمّان، في 27 سبتمبر الماضي، وتحدث عن: "تردد أنباء عن حلحلة دبلوماسية تلوح في المنظر القريب بين النظام السوري ودول عربية وخليجية".

وعلى الرغم من امتناع الرياض عن تأييد جهود التطبيع علناً، إلا أنها اتخذت عدداً من الخطوات الممهدة لإعادة العلاقات مع النظام، كان آخرها السماح للشاحنات السورية المحملة بالبضائع بدخول أراضيها بعد منعها لأكثر من ثماني سنوات، حيث بدأت حكومة النظام في منح موافقات لسائقي الشاحنات السورية بدخول الأراضي السعودية، وذلك بعد أن كانت البضائع السورية تدخل سابقاً إلى السعودية بواسطة شاحنات غير سورية.

## طهران: انهيار مشروع التوسع الإقليمي

تعرض الحرس الثوري الإيراني لضربات قاسية مطلع عام 2020، تمثلت في؛ مقتل قائد فيلق القدس قاسم سليمانبي (3 يناير) وإسقاط الطائرة الأوكرانية (8 يناير) وتنفيذ ضربات صاروخية ضد قاعدة "عين الأسد" الأمريكية بالعراق (8 يناير)، ما دفع بمرشد الثورة علي خامنئي إلى التدخل شخصياً لتهدئة التوتر الناتج عن إخفاقات "الحرس الثوري" الإيراني المدوية، حيث اجتمع بقادة الحرس الثوري وتحديث معهم بشأن إجراء عملية إصلاح "عميقة" داخل قوات الحرس التي عانت بصورة كبيرة نتيجة عجز القائد الجديد، إسماعيل قآني، عن ملء الفراغ الذي تركه سليمانبي، خاصة وأنه لا يتمتع بشخصية قيادية أو مقبولة من قبل القوى العسكرية الفاعلة في إيران، وأنه فشل في القيام بالأدوار السياسية واسعة النطاق التي قام بها سليمانبي أثناء توليه قيادة الجهاز خلال العقدين الماضيين، وعدم اطلاعه على الأسرار المالية والميدانية لعمليات سليمانبي في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

وتزامنت الإخفاقات المتتالية للحرس الثوري مع تصعيد القصف الإسرائيلي ضد المواقع الإيرانية في المنطقة، ففي 19 فبراير دمرت غارات جوية رتلًا عسكرياً لميليشيات إيرانية في ريف دير الزور الشرقي، أثناء توجهه للقتال في إدلب، وجاء ذلك الهجوم في أعقاب هجوم سابق (16 فبراير) أدى إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف النظام والميليشيات الإيرانية الحليفة في منطقة "التنف" شرقي سوريا. وتزامن ذلك الهجوم مع وصول جثث نحو مائة عنصر من قوات النظام والميليشيات الإيرانية والعراقية إلى مدينة البوكمال بريف دير الزور شرقي سوريا (14 فبراير) قُتلوا في المعارك الدائرة شمال غربي البلاد، حيث تم دفن العناصر المحليين في البوكمال، فيما تم إرسال جثث العناصر الأجانب إلى العراق بعد إجراء مراسم جنازة جماعية لهم.

وسعت روسيا من طرفها إلى إضعاف الوجود الإيراني في سوريا، حيث أصدرت القيادة الروسية أوامر مشددة بالفصل الكامل بين قواتها من جهة وبين عناصر النظام والميليشيات الإيرانية من جهة ثانية، وذلك في خطوة يرى الإيرانيون أن الهدف منها هو إتاحة مجال أكبر للقصف الإسرائيلي.

وتشعر إيران بالحنق نتيجة صمت موسكو عن الضربات الإسرائيلية التي تستهدف مواقعها في سوريا، حيث تم استهداف المواقع الإيرانية بصورة متكررة شرق دير الزور الذي يشهد تنافساً روسياً-إيرانياً على النفوذ، وكان من الواضح أن التحركات الروسية جاءت لتفادي الضربات الجوية على المواقع التابعة لإيران بناءً على تفاهات روسية-أمريكية-إسرائيلية غير مُعلنة.

وفي شرق سوريا، تم سحب مقاتلي لواء "فاطميون" من مدينتي دير الزور والميادين، وقامت القوات الروسية بملء الفراغ، حيث تسلمت الشرطة العسكرية الروسية السيطرة على عدد من نقاط التفتيش بالاشتراك مع قوات شركة "فاغنر" الأمنية.

وشهدت الساحة السورية في الربع الأخير من عام 2020 تنامي الصراع الروسي-الإيراني على مراكز السيطرة والنفوذ، حيث تراهن إيران على سياسة أمريكية أكثر تراخياً إزاءها عقب فوز بادين، فيما تعمل موسكو على تعزيز نفوذها الأمني والعسكري.

وكما بدأ العام بمحاولات تكهن تبعات مقتل قاسم سليمان؛ انتهى عام 2020 بمحاولات تكهن الآثار المترتبة على اغتيال كبير علماء الذرة الإيرانيين محسن فخري زاده، حيث اتهم الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إسرائيل باغتيال فخري زاده، وتوعد بالانتقام.

## موسكو: الاحتفال بخمس سنوات عجاف في سوريا

بعد مرور خمس سنوات على التدخل الروسي في سوريا؛ بدت نتائج العملية العسكرية الضخمة متواضعة للغاية، حيث عانت القيادة العسكرية الروسية بصورة كبيرة عام 2020 من تجاهل جميع الدول الفاعلة للدور الروسي رغم التضحيات الكبيرة التي قدمتها القوات الروسية منذ سبتمبر 2015، إذ اندلع تنافس صامت طوال العام بين الروس والأتراك في جيوب "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، وكذلك الحال بالنسبة للجنوب السوري، حيث كرر الروس مطالبهم، عبثاً، من الإيرانيين بالابتعاد عن مناطق التماس مع "إسرائيل" وعدم الزج بقواتهم في المناطق الحدودية، إلا أن الحرس الثوري الإيراني استمر في رفض الانصياع.

وفي إقليم الجزيرة تكررت حوادث المناوشات بين القوات الأمريكية مع المدرعات الروسية، ما عرّض القوات الروسية لمخاطر جمة، فيما استمرت قوات النظام السوري في تحدي القرارات الميدانية الروسية من خلال تأجيج الموقف في عدد من الجبهات، وعدم التعاون مع الوساطة الأممية رغم المطالب المتكررة من الخارجية الروسية والكرملين، ولا يزال بشار الأسد يعاني من عزلة تامة رغم الجهود المضنية التي بذلتها موسكو لإعادة تأهيله في المجتمع الدولي.

وتتعارض الأهداف الإستراتيجية الروسية مع السياسات التركية والإيرانية والأمريكية، فضلاً عن الأدوار التخريبية التي تقوم بها كل من: تل أبيب التي تشن عمليات قصف جوي تترك حسابات موسكو، وتنظيم "القاعدة" الذي يستمر في السيطرة على إدلب رغم كل الضغوط، وتنظيم "داعش" الذي يضرب بقوة في شرق البلاد، ويشن ما بين 10 إلى 20 هجوم في الشهر.

وتنامت وتيرة الخلاف الروسي-التركي في عدد من الجبهات المشتعلة بالشرق الأوسط، وخاصة منها في سوريا وليبيا وأذربيجان، علماً بأن القوات التركية تتمتع بميزة مجاورتها لسوريا، ما أرغم موسكو، طوال العام 2020، على التعاون مع تركيا في تسيير الدوريات المشتركة على طول الحدود شمال وشمال غربي البلاد، والاعتماد على تعاون الجيش التركي في إنجاح اتفاقيات "خض التصعيد".

وكذلك الحال بالنسبة لإيران التي ترفض بدورها التعاون مع روسيا في تنفيذ الاتفاق الذي أبرمته موسكو مع تل أبيب عام 2018، والذي يقضي بتسليم الجنوب لموسكو مقابل إخراج الإيرانيين من المحافظات الجنوبية، حيث أظهر الإيرانيون إذعانهم لذلك الاتفاق في بداية الأمر ثم عمدوا بعد ذلك إلى تجنيد السوريين القاطنين في الجنوب، وإمدادهم بالمال والسلاح ليكونوا وكلاء لإيران، الأمر الذي أضعف من مصداقية موسكو ودفع بتل أبيب لشن أعنف عملية قصف جوي ضد المواقع الإيرانية في العمق السوري.

وفي تقييم عام للموقف الروسي في سوريا خلال عام 2020؛ يمكن القول إن موسكو لم تتمكن من إحلال السلام رغم العمليات العسكرية الضخمة والضربات المتتالية للفصائل، ولا يزال بشار الأسد بعيداً عن استعادة السيطرة على المناطق التي سلمها الروس له، إذ إن قواته المسلحة قد فشلت

في إرسال ما يكفي من قوات جيشه وشرطته إلى جنوب وشرق سوريا لاستعادة السيطرة وذلك لعدم وجود ما يكفي من الموالين، وبات من المتعذر تجنيد المزيد من المقاتلين في حاضنة النظام التي لم تعد ترغب بإرسال أبنائها للقتال، وأصبح من المحتم على الأسد التوقف عن التجنيد لإيقاف هرب الشباب خارج البلاد، وأصبحت تتعالى الأصوات في صفوف الموالين وتتنامي مظاهر السخط الشعبي والمظاهرات احتجاجاً على سوء الأحوال المعيشية، ولم يعد بإمكان الميلشيات الموالية إعادة الوضع كما كان لصالح الأسد.

## تل أبيب: تصعيد عسكري بالتنسيق مع واشنطن وموسكو

صعدت تل أبيب حملتها العسكرية ضد المواقع الإيرانية في سوريا عام 2020، حيث شنت في 6 فبراير ضربة جوية استهدفت ست أهداف عسكرية حول دمشق، بما في ذلك بناءً محاذياً لمنطقة "الشيخ سعد" من الجهة الغربية بمسافة أقل من كيلو متر واحد عن "قصر الشعب".

وأكد كبير المصممين لأنظمة الدفاع الجوي الروسية، فاليري سلوغين، أن القوات المسلحة الإسرائيلية دمرت منظومات "بانيسير-إس" التابعة للنظام، فيما تحدث وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت (18 فبراير) عن اتفاق أبرمه مع وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر حول توزيع مهام مجابهة إيران بحيث تتولى القوات الأمريكية مهمة شن العمليات المناوئة لإيران في العراق فيما تصعد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هجماتها ضد المواقع الإيرانية في سوريا.

وشن الجيش الإسرائيلي عقب ذلك التصريح عدة غارات على مواقع الميلشيات الإيرانية المنتشرة على الحدود السورية-العراقية في البوكمال، وذلك في أعقاب توجيه سلاح الجو الإسرائيلي ضربة استهدفت قافلة تتبع "حزب الله" اللبناني، كانت تنقل معدات تُستخدم في صناعة صواريخ بالستية.

وتتابعت الضربات الجوية الإسرائيلية ضد مواقع تابعة لإيران في سوريا، حيث تم قصف رتل تابع لميلشيات "فاطميون" و"زينبيون" ببادية مدينة البوكمال (31 مايو)، ما أدى إلى تدمير ثلاث مضادات أرضية محملة على عربات عسكرية، وتعرض مطار "كوپرس" للقصف عدة مرات، بالتزامن مع قصف مركز البحوث العلمية في منطقة "السفيرة".

وفي 4 يونيو؛ قصف الطيران الإسرائيلي مواقع عسكرية تابعة للنظام والميلشيات الإيرانية في مدينة "مصيف" بريف حماة، ما أدى إلى تدمير "معامل الدفاع" القريبة من قرية "الزاوية"، وقتل 21 عنصراً أفغانياً وعراقياً، في ثمان غارات شنتها طائرات مجهولة على مواقعهم في ريف دير الزور الشرقي (6 يونيو).

ودفع تكثيف القصف الإسرائيلي بالميلشيات الإيرانية لإعادة تموضعها، وتغيير قادتها بصورة دورية، وذلك بهدف الحد من الانشقاق والفرار من الخدمة جراء تنامي الخسائر المادية والبشرية، واتهام قادتها بالفساد والمحسوبية وسرقة مخصصات الأفراد الذين امتنعوا عن النوبات الليلية لحراسة المستودعات.

وفي 12 يوليو؛ لقي قيادي كبير بالحرس الثوري الإيراني مصرعه في سوريا، كما قتل نحو 35 عنصراً من الميلشيات الإيرانية جراء قصف رتل عسكري إيراني قرب مدينة "البوكمال" شرق دير الزور، بالإضافة إلى تدمير عدد كبير من الآليات العسكرية.

وفي 20 يوليو استهدفت غارات إسرائيلية مواقع لقوات النظام والميليشيات الإيرانية في المنطقة الواقعة جنوب وجنوب غربي العاصمة دمشق، وشاركت مروحيات إسرائيلية في عملية القصف التي استهدفت تموضاً إيرانياً جنوب العاصمة، ومنظومات للدفاع الجوي التابعة للنظام، وغرفة عمليات لضباط إيرانيين و"حزب الله".

ووقعت تلك الهجمات في ظل صمت روسي مطبق، حيث امتنعت قاعدة "حميميم" عن تفعيل منظومات الدفاع الجوي (S-300) و(S-400) ولم تبلغ النظام بتلك الضربات التي تبلغ تل أبيب القوات الروسية بها قبل شنّها.

وجاء ذلك التصعيد بالتزامن مع سلسلة عمليات تفجير وحرائق في العمق الإيراني، حيث شملت العمليات: تنفيذ هجمات سيبرانية على منشآت النفط في مفاعل "نطنز" والتي تم تعطيل قسم تجميع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة فيها، وتعرّض حوض للسفن بميناء بوشهر للحريق في سلسلة حرائق أخرى اندلعت داخل إيران، بالإضافة إلى تكثيف القصف على المواقع الإيرانية على الحدود السورية-العراقية، حيث استهدفت مقاتلات (F-35) الإسرائيلية -للمرة الأولى- مواقع للميليشيات الموالية لإيران داخل الأراضي العراقية، بما في ذلك معسكر "أشرف" على بعد 40 كيلو متراً عن بغداد، ومستودع صواريخ إيرانية شمال شرقي بغداد في شهر يوليو.

وفي شهري أغسطس وسبتمبر؛ استهدفت مقاتلات ومروحيات إسرائيلية مواقع عسكرية للنظام السوري، بما في ذلك نقاط مراقبة ومنصات دفاع جوي ومركز قيادة في القنيطرة (31 أغسطس)، واستهدفت مقاتلات إسرائيلية مطار دمشق الدولي وقاعدة (T-4) (2 سبتمبر)، وتبعته عملية ثالثة في 11 سبتمبر، أسفرت عن تدمير منشأة لإنتاج الصواريخ.

وشهد شهر نوفمبر تصعيداً كبيراً في عمليات القصف الإسرائيلي لمواقع إيرانية في سوريا، حيث شن الجيش الإسرائيلي شن غارات جوية على مواقع تابعة لفيلق القدس الإيراني وقوات النظام في سوريا بعد الكشف عن عبوات ناسفة مزروعة على جانب الطريق على طول الحدود في مرتفعات الجولان، وضعت من قبل "خلية سورية بقيادة القوات الإيرانية"، وذلك بالتزامن مع نشرت عدد بطاريات القبة الحديدية في الجولان المحتلة، تحسباً لإطلاق أي صواريخ باتجاهها.

كما تم استهداف مركز ومخزن أسلحة تابعا للقوات الإيرانية و"حزب الله" اللبناني في منطقة جبل المانع بريف دمشق الجنوبي، وموقعاً لمجموعة موالية لإيران بريف القنيطرة، فيما قيل إنه الاستهداف الإسرائيلي الـ36 للأراضي السورية خلال عام 2020.

ووفقاً لتقرير نشره موقع (Jane's Defense) فقد استخدم سلاح الجو الإسرائيلي 4239 سلاحاً في السنوات الثلاث الماضية خلال ما اصطلح على تسميته "معركة بين الحروب" لوقف نشاط إيران و"حزب الله" في سوريا، وتم ضرب 955 هدفاً، وتحدث تقرير استخباراتي إسرائيلي عن تحويل سلاح الجو الإسرائيلي سوريا إلى جحيم إيران، حيث بلغ عدد الضربات الجوية على الميليشيات التابعة لإيران 200 ضربة جوية في السنوات الثلاثة الماضية.

## أين المعارضة؟

مثلت المعارضة ومؤسساتها الحلقة الغائبة عن المعادلة السورية طوال عام 2020؛ حيث استمرت في النأي عن حاضنتها الشعبية، ومارست أعمالاً سياسية لصالح الدول الداعمة لها، بعيداً عن أي تمثيل فعال أو القدرة على القيام بدور فاعل في الصراع الدولي المحتمل بسوريا.

ووقعت المؤسسات التي تدعي تمثيل المعارضة في أخطاء فادحة تمثلت في؛ تمسك قادتها بالمناصب دون القدرة على القيام بأي دور فاعل، واللجوء إلى المحاصصة بين فئات محدودة من المعارضين الذين أثبتوا فشلهم وعجزهم عن مواكبة الأحداث، ودفعهم ذلك إلى تبادل المناصب بصورة أجمت مظاهر الاحتقان الشعبي الذي بلغ ذروته نتيجة اتخاذ الائتلاف قراراً بإحداث مفوضية للانتخابات ومن ثم الإعلان عن إيقافه تحت الضغط.

أما على الصعيد السياسي فقد تم إشغال المعارضة بتفاصيل اللجنة الدستورية التي مثلت هيئة التفاوض ثلث تشكيلتها، وخضعت عملية تحديد الأعضاء لإملاءات خارجية أفقدتها صفة التمثيل الشعبي، ورهنتها بتفاهات إقليمية، رغم تأكيد الأمم المتحدة أن عمل اللجنة الدستورية هو جزء من "عملية يقودها السوريون"، فيما أظهرت جولتنا للتفاوض، اللتان عقدتا عام 2020، قدرة النظام على توظيف أعمال اللجنة لصالحه من خلال لفت الأنظار عن جرائمه، وعن المشاكل الملحة التي عياني منها السوريون خارج الإطار التفاوضي، وتميرير الوقت ريثما يوطد سيطرته وينفذ أجنده الهمجية على الأرض.

وفي 4 ديسمبر اختتمت في العاصمة السويسرية جنيف أعمال الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية، دون تحقيق أي تقدم في المناقشات التي تم تأجيلها للجولة الخامسة المقررة في يناير المقبل.

وبدا من الواضح أن وفد النظام قد نجح -للمرة الرابعة- في تمرير اجتماعات اللجنة الدستورية من دون تحقيق أية نتائج تذكر، ولم يكن من الممكن تبرير تفاؤل رئيس وفد المعارضة بإمكانية الدخول في مناقشة المضامين الدستورية في الجلسة المقبلة، أو تصديق قول أحد أعضائها بأن: "الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة التي تقام في جنيف السويسرية، أقل سلبية من سابقتها".

علماً بأن تلك التصريحات جاءت متعارضة مع تأكيد الناطق باسم هيئة التفاوض أنه: "لا أوهام لدى الهيئة بتحقيق تقدم كبير، فنحن نعرف طبيعة النظام السوري"، وتأكيد المبعوث الأممي الخاص لسوريا، بيدرسون، على ضرورة: "البحث عن حلول سياسية أخرى لحرب البلاد وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254"، وذلك في اعتراف ضمني بفشل اللجنة الدستورية في تحقيق أي تقدم يذكر.

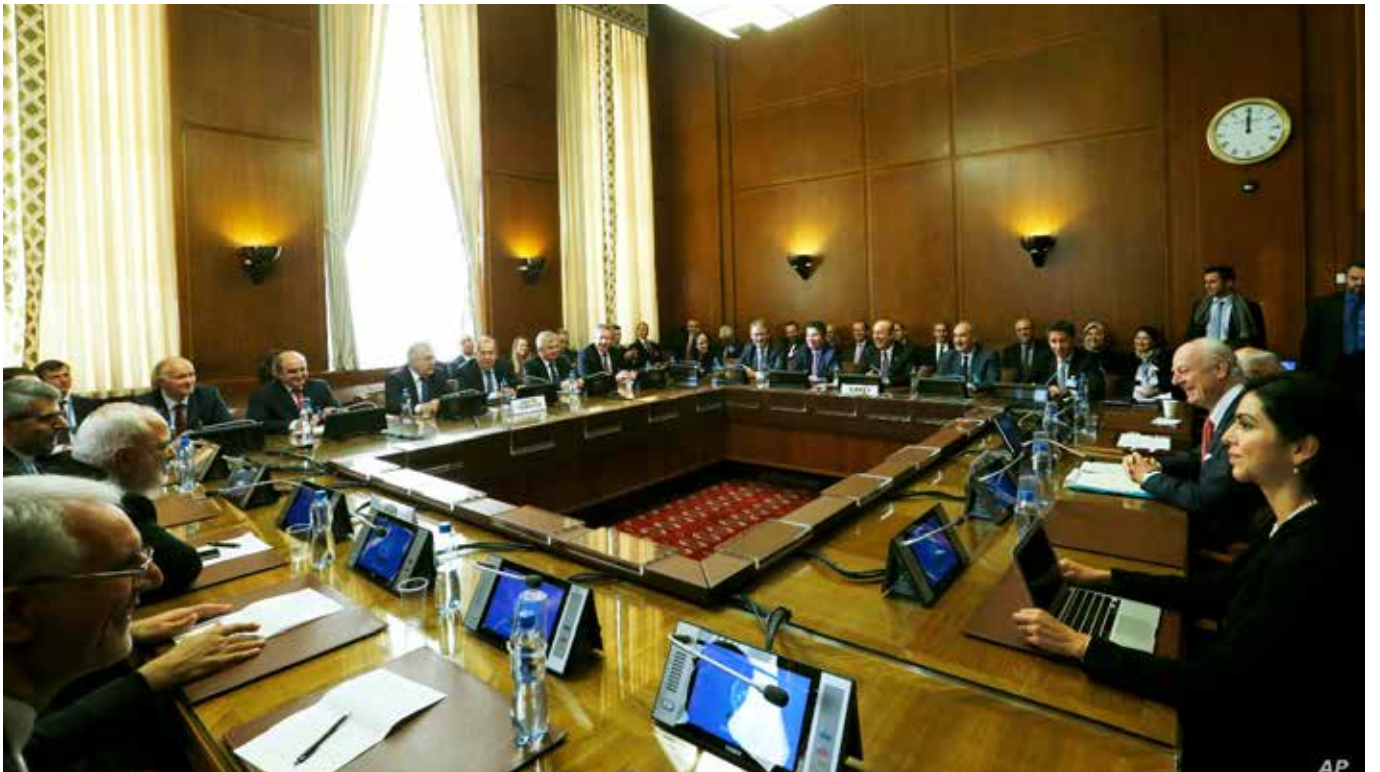
وجاء تصريح بيدرسون بالتزامن مع جهود يبذلها مع أطراف عربية للتوصل إلى مقاربة جديدة للحل السياسي، مؤكداً أن: "وضع دستور جديد للبلاد عبر مفاوضات اللجنة الدستورية لا يمكن أن يكون كافياً للحل"، وداعياً لتدشين عملية سياسية أوسع وأكثر مصداقية.

وقام بيدرسون، في الأسابيع الأخير من عام 2020، بجولة ضمت عدة عواصم عربية، حيث اجتمع في القاهرة بكل من وزير الخارجية المصري سامح شكري والأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط،

وناقش معهم سبل الدفع بالمسار السياسي في سوريا، مشيراً إلى أن القضايا محل الخلاف تتجاوز اللجنة الدستورية ومخرجاتها، الأمر الذي أكده وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، في تصريح قال فيه: "إن الأزمة السورية بحاجة إلى مقاربة جديدة"، وتأكيد على ضرورة وجود دور عربي لإنهاء العنف والقتال.

ومهدت تلك التصريحات للاجتماع التشاوري الرباعي (السعودية-الإمارات-مصر-الأردن) والذي جاء لبحث: "سبل تسوية الأزمة السورية، وصون عروبة سوريا وصيانة مقدرات شعبها" (26 نوفمبر)، بالتزامن مع جهود كبيرة تبذلها بعض هذه الدول لإعادة النظام إلى جامعة الدول العربية، وإنقاذه من الأزمة الاقتصادية التي تعصف به، وفتح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قنوات دبلوماسية واستخباراتية خلفية مع دمشق في محاولة للتوصل إلى تفاهات مع النظام.

وتدور تكهنات حول توجه الدول العربية الفاعلة لتحقيق التمثيل السياسي لقسد في المحافل الدولية بالتعاون مع منصتي القاهرة وموسكو وإضعاف مؤسسات المعارضة التقليدية المتمركزة بتركيا لصالح توليفة جديدة تقبل بالعمل تحت مظلة النظام.





Strategy  
W A T C H



المركز  
الإستراتيجي

## التقرير الاستراتيجي السوري

تقرير شهري يرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والأمنية والعسكرية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية في الشأن السوري.

العدد رقم 84 - 21 ديسمبر 2020

## المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

[www.strategy-watch.com](http://www.strategy-watch.com)